

نظام الفنادق

١٣٩٥ هـ

بسم الله تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على السادة الأعضاء حضرة من نظام مجلس الوزراء ، الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ١١/١٠/١٤٣٧هـ ،

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) وتاريخ ٥/٤/١٤٣٩هـ .

رخصاً بما هوأت ،

أولاً - الموافقة على نظام القمار في المملكة العربية لهذا ،

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير الداخلية والعمامة

تفويض مرسومها هذا

قرار رقم ٢٨٤ تاريخ ٥ / ٤ / ١٤١٥ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الراجعة لهذا الترخيص بطلبات معالي وزير التجارة والصناعة رقم ٢٢٤ / و تاريخ ٢٩ / ٢ / ١٤١١ هـ المتعلقة بمشروع نظام المؤسسات الخدمية .

بعد الاطلاع على توصية لجنة الأنظمة رقم ١٢١ تاريخ ١١ / ٨ / ١٤١١ هـ .

بمقرر مائي

- ١- الموافقة على مشروع نظام الضمان بالعينة الراجعة لهذا .
 - ٢- نظم مشروع رسوم ملكي بذلك صوته موافقة لهذا .
- ولما ذكر حصر

النايب الأول لرئيس مجلس الوزراء

(نظام الفنادق)

الفصل الأول - التعريف والترخيص

- مادة ١ - في مفهوم هذا النظام يكون للتجار والحاصلات التالية المعاني الموضحة أمامها .
- | | |
|---------|---------------------------------------------------------------|
| الزمن | وزير التجارة والصناعة . |
| الفندق | هو المكان الداخلي لأحكام هذا النظام . |
| الإدارة | إدارة الفنادق بوزارة التجارة والصناعة . |
| اللجنة | لجنة الفنادق . |
| التنزيل | أي شخص ينزل في الفندق بقصد النوم أو الاستراحة بمقابل نقدي (١) |
- مادة ٢ - الفندق هو كل محل بعد لأجاء النزلاء مع الطعام أو بدونه مقابل المبيت سواء كان هذا المبيت فندقاً عادياً أو واقعاً تحت سقف حافلة أو حافلة فندقية كالمبيت على أي محل آخر يومية نفس الأقسام .
- مادة ٣ - لا يجوز لأي فندق أن يمارس أعماله ما لم يحصل على ترخيص بذلك من وزارة التجارة والصناعة يصدر الترخيص بقرار من الوزير بناءً على توصية من الإدارة .
- مادة ٤ - يصدر الترخيص بناءً على الفندق من قبل بلدية المدينة التي سيقام بها ، أما الترخيص بانفتاحه فيتم بموجب إذن من وزير التجارة والصناعة أو من يفوضه من مدير مشروع وزارة التجارة والصناعة طبقاً للقواعد التنفيذية التي تضعها اللجنة يصدر بالحوافطة عليها قرار من وزير التجارة والصناعة (٢)
- مادة ٥ - لا يجوز التنازل عن الترخيص بفتح الفندق للتغير إلا بإذاعة الوزير بناءً على اقتراح الإدارة وبشرط أن تتوفر في التنازل إلى الشرط المطلوبة بموجب هذا النظام .
- مادة ٦ - تعلّق الرخصة في مكان ظاهر من الفندق .

الفصل الثاني - الانشأ والتجديد

- مادة ٧ - يجب على المرحّل أن يبدأ فعلاً في إنشاء الفندق في غضون فترة أقصاها ستة من صدور الترخيص . ويجوز للوزير تمديد الفترة المذكورة لمدة أقصاها ستة أشهر فادام يأنسب الانشأ خلال الفترة المحددة أو توقف بعد ذلك لأسباب لا تترفع إدارة الفنادق بموجب منه الترخيص بفتح الفندق .

(١) عدلت معلن المعلنين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٦٣) وتاريخ ١٣٩٥/٨/٢٦ هـ - انظر التعديلات على النظام.

الرقم _____
التاريخ _____
التوقيع _____

- مادة ٨ - يحدد الوزير بلائحة تصدر منه درجات الفنادق والشروط والمواصفات الواجب توافرها في كل درجة يجوز له تقسيم الدرجة الواحدة إلى فئتين أو ثلاث مع تحديد الشروط والمواصفات اللازمة في كل فئة وأسس تصنيفها .
- مادة ٩ - يجري تصنيف الفنادق في إحدى الدرجات أو الفئات الواردة في المادة السابقة بقرار من الوزير بناءً على توصية من اللجنة^(١)

الفصل الثالث - الإدارة

- مادة ١٠ - تنشأ بوزارة التجارة والصناعة إدارة تسمى إدارة الفنادق تقوم بتنفيذ أحكام هذا النظام وطني وجهه الخصوص .
- أ () اقتراح منح تراخيص الأمتار أو رفضها وفقاً لأحكام هذا النظام .
- ب () اقتراح الدرجة أو الفئة التي يصنف فيها كل فندق وإعادة النظر في التصنيف كل سنة على ضوء تقارير المفتشين .
- ج () تطبيق المعايير التصنيفية في الفصل الخامس من هذا النظام .
- د () اقتراح قوائم الأسماء لكل درجة أو فئة من الفنادق وإعادة النظر في تلك القوائم مرة كل سنتين .
- هـ () وضع برنامج يهدف إلى تطوير الفنادق في الشبكة والتمويل واستواها واجتذاب الدراسات والبحوث المتعلقة بالصناعة الفندقية كالتمويل والتسهيلات التمويلية الكثيفة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا المجال واقتراح إنشاء معاهد للمهن الفندقية بالتعاون مع الجهات المختصة .
- مادة ١١ - على الإدارة أن تتشاور مع الأجهزة الحكومية المختصة وبمخصوصاً وزارة الداخلية (وكالات البلديات) ووزارة الصحة عند وضع اللوائح التنفيذية لهذا النظام بما في ذلك تسمية الفنادق وتصدر هذه اللوائح بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد إطلاعه على توصيات الأجهزة المختصة طبقاً لهذه المادة .

الفصل الرابع - اللوائح والقرارات

- مادة ١٢ - مع مراعاة أحكام هذا النظام يصدر الوزير اللوائح والقرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام ، بشكل خاص ما يلي :-
- أ () تحديد الفنادق الخاصة لأحكام هذا النظام .

(١) عدلت هذه المادة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٦٢) وتاريخ ١٣٩٩/٨/٢٦ م - انظر التعديلات على النظم .

ب) تعدد الشروط الأساسية اللازمة لشح الترخيص والشروط الواجب توافرها
في الشرح .

- ج) تعيين نوع مستوى الخدمة التي يلتزم القاد في شحدها .
د) تعدد أسعار البيت والوجبات والمأكولات والشروبات وغيرها .
هـ) تعليقات المحاسبة الفندقية .
و) وضع تعليقات كيفية اعداد بيانات عامة بالنسبة .
ز) توجيه القاد في اتباع التعليقات اللازمة لنظام العمل فيما يخص
مستواها وتنسيق علاقاتها مع الجهات العاملة في هذا الشأن وعلى وجه
الخصوص ما يلي :-

- ١) النظافة والصحة والسلامة العامة .
 - ٢) الاستخدام والشروط الواجب توافرها في الشرح .
 - ٣) الاعلان عن الاسعار باللغة العربية وباعدى اللغتين الانجليزية
أو الفرنسية في كل غرفة من غرف الفندق وفي مكاتب الادارة بحيث تكون
واضحة وشكل ظاهر لا دلال للنسبة .
 - ح) تعدد الاعمال والتصرفات التي تعتبر مخالفة لأحكام هذا النظام والعقوبة
المنصوصة لكل مخالفة في نطاق العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام .
 - ط) بيان الاجراءات والتعليقات التي يتعين على الملتزم الالتزام بها والسير بها
- الفصل الخامس - العقوبات

- مادة ١٣ - مع عدم الاخلال بالعقوبات الأخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي ريال ولا تتجاوز
خمسة آلاف ريال من كل مخالفة لأحكام هذا النظام أو اللوائح والقرارات التي تصدر
تنفيذا لأحكامه ، ويصدر أيضا ايقاف عقوبة السلق المؤقت أو النهائي في حالة العود .
- مادة ١٤ - يصدر بتوقيع العقوبة قرار سبب من اللجنة بعد دعوة صاحب الشأن أو من ينقله
يساع أقواله ولا يسبب القرارات التي الآخذة بمادة ١٣ من النظام من القرار
المصدر بتوقيع العقوبة اذا كان بالقرارة التي ينفذها هذا الأمر من (١٠٠) ريال
أو بالسلق المؤقت أو النهائي وذلك في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلغه لصاحب
الشأن أو من ينقله . يمكن قرار الوزير في حالة المخالفة لمراسمها أماني حالة التسلسل
الموقت أو النهائي بأنه يجوز التظلم من قرار الوزير في ديوان المطالب خلال شهر من
تاريخ ابلغه صاحب الشأن أو من ينقله ويكون قرار الديوان نهائيا .^(٢)

(اللجنة العليا للبحر والدراسة)
١٣٧٥

(١) صدر بشأن هذه الفترة قرار مجلس الوزراء رقم (١٩١) وتاريخ ١٣/١١/١٤٠٠ هـ . انظر التعديلات على النظام .
(٢) عدلت هذه المادة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٦٢) وتاريخ ١٣/١١/١٣٩٥ هـ . انظر التعديلات على النظام .

الرقم _____
التاريخ _____
الترتيب _____

- مادة ١٥ - يكون صاحب الفندق مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فيه من مخالفات لا يحكم هذا النظام أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكامه .
- مادة ١٦ - ينشر القرار الصادر نهائياً بالعقوبة في حالة الغلق النهائي أو السقوط على نفقة المحكوم عليه في صحيفة تصدر في المدينة التي يقع الفندق في دائرتها .

الفصل السادس - أحكام عامة

- مادة ١٧ - يتولى ضبط وإنفاذ المخالفات التي تقع مخالفات أحكام هذا النظام واللوائح والقرارات التنفيذية الموظفون الذين تسميهم وزارة التجارة والصناعة ووزارة الداخلية (وكالة شئون البلدات) كل قسماً يخصها ويكون لهم حق التفتيش ودخول أي فندق قائم أو في طور الإنشاء أو أي مكان يستعمل للزلافة وإن يجروا التفتيش عليه منفرداً أو مجتمعين بمجرد إبراز بطاقتهم الرسمية ولهم حق الاطلاع على الدفاتر والأوراق والسجلات وطلب البيانات اللازمة واستجواب المستعملين إذا اقتضى الأمر والاستماع إلى شكوى المزدحم وعلى صاحب الفندق أو المسؤول عن المكان تقديم جميع التسهيلات لتعميق هذه التفتيشات .
- مادة ١٨ - على جميع الطغاة الفندقية الثالثة وقت العمل بهذا النظام ، أن تقدم إلى الهيئة المختصة خلال ستة أشهر من بدء العمل به لتكليف أو إقاعها طبقاً لأحكامه ، ويجوز للوزير لأصحاب مذكرها بقراره مد هذه المهلة لفترة أقصاها ستة أشهر أخرى فإذا لم تقدم المنشأة المعنية الطلب أو إذا رفضت طلبها لعدم الالتزام أو التكليف بأحكام هذا النظام تعين تصفية أعمالها خلال ستة أشهر تالية لإعلانها بقرار الوزير ويتم التصفية رسمياً إذا لم تعك نفسها اختارياً في خلال المدد المبسوطة لها .
- مادة ١٩ - لا يجوز للفندق أن يبدل اسمه أو مديره إلا بعد الحصول على موافقة الإدارة .
- مادة ٢٠ - يجوز للإدارة أن تأمر بتغيير اسم الفندق إذا تبين أن الاسم القائم قد يسبب التضرر على صاحب الفندق أن يعلم الإدارة بأن تغيير أساسي إجراء في الفندق وذلك خلال أسبوعين من وقوع التغيير .
- مادة ٢١ - على الفنادق أن تحتفظ بدفاتر وسجلات ومسابقات مدونة لا تتأخر وأعلىها الاحتفاظ بها مدة عشر سنوات على الأقل تبدأ من تاريخ إقفالها .
- مادة ٢٢ - على الفندق في مكملات هذا النظام خاصة بالزلافة ، يصدر الوزير بعد الاتفاق مع وزير الداخلية قرارات بمعدديها طريقة استعمال هذه السجلات والبيانات والمعلومات

السلطنة السورية
١٣٧٥

الرقم _____
التاريخ _____
التوقيع _____

الواجب قد هانها ، وما يتعين تقديمه من تلك المعلومات لديها للإدارة والجهات
المعتمدة الأخرى ذات الاختصاص .

مادة ٢٤ - يحظر على القنصل أن يعلن من نفسه للدعاية بتجربة الدربة أو الفئة المندف فومها
أو بما يخالف وأعمه .

مادة ٢٥ - إذا غدا القنصل شرطاً أو أكثر من الشروط الأساسية التي منح بموجبها الرخصة
الشار إليها في الفقرة (ب) من المادة (١٢) من هذا النظام ، فتعاطره الإدارة -
بوجوب استكمال هذا الشرط أو الشروط خلال ستة أشهر فإذا لم يستجيب لتعليمات
الاعطار يلغى الترخيص السنوي له بقرار مسبب من الوزير ، ويجوز التظلم من هذا
القرار لدى ديوان الطال خلال شهر من ابلاغه لعاسب الشأن أو من يمثله .

مادة ٢٦ - يلغى هذا النظام كل ما يتعارض مع أحكامه من أذاعة أو قرارات أو تعليمات سابقة



التعديلات التي طرأت على النظام

قرار رقم ١٠٦٢ / تاريخ ١٢/٨/١٤٢٩هـ

ان مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا المرفوعة بطلبات محالي وزير التجارة والصناعة رقم ٢/٩/٢٩٩٧ ف/٢٩٩٧ في ٢٩/٤/١٤٢٩هـ، المتضمن الإشارة الى ان مشروع نظام الفنادق كان يتضمن اشارة الى لجنة الفنادق في المواد ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ وان مجلس الوزراء عند مناقشته للمشروع ارتأى إلغاء اللجنة والاكتفاء بإدارة الفنادق ولكن تنقضي نصوص النظام مع ما ارتأه المجلس يرى معاليه عرض الموضوع لحذف كلمة (اللجنة) ومنهاجها الوضوح امامها من المادة الاولى ، واحلال كلمة (الادارة) محل كلمة اللجنة في المادتين الرابعة والخامسة كما يقترح معاليه ايضا حذف الفقرة (ج) من المادة العاشرة والتي تمنح إدارة الفنادق صلاحية تطبيق المعفيات النصوص عليها في الفصل الخامس من النظام وتعديل المادة الرابعة عشرة بحيث يعهد بتطبيق المعفية الى جهة قضائية مستقلة عن إدارة الفنادق التي هي جهة اداة تنفيذية واقتراح معاليه ايضا بديلا لنص المادة الرابعة عشرة . .

وبعد الاطلاع على فتوى شعبة الخبراء رقم ٢٢٥ / ٤ / وتاريخ ١٢/٧/١٤٢٩هـ، المتضمن ان مجلس الوزراء عند مناقشته مشروع نظام الفنادق لم يوافق على تكوين لجنة الفنادق التي كان المشروع يقترح انشاها ورأى المجلس الاكتفاء بإدارة الفنادق . لذا فإنه يضمن تعديل النظام بما يتفق وما رآه المجلس وذلك بما يأتي :

- ١ - حذف كلمة (اللجنة) ومنهاجها الوضوح امامها بالمادة الاولى .
 - ٢ - احلال كلمة (الادارة) محل كلمة (اللجنة) في المواد الرابعة والخامسة والرابعة عشرة .
- وترى الشعبة ان يصدر بذلك قرار من مجلس الوزراء دون حاجة لصدور عرسوم ملكي اذ ان التعديل لم يمس موضوع النظام وانما جاء لتعديل بعض الاخطاء المادية . اما بالنسبة لاقتراح محالي وزير التجارة والصناعة حذف الفقرة (ج) من المادة العاشرة وتعديل المادة الرابعة عشرة .
- فان الشعبة لم تظهر لها المبررات الموجبة لذلك سيما وان النظام صدر حديثا ولم تظهر نتائج تطبيقه بعد فاذا رأت وزارة التجارة والصناعة من واقع تطبيق النظام ان هناك ضرورة لثل هذا التعديل امكن الرفع عن ذلك آنذاك .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة التنفيذية المؤرخة في ١٢/٨/١٤٢٩هـ .

بقرار ما يلي

- ١ - حذف كلمة (اللجنة) ومنهاجها الوضوح امامها بالمادة الاولى من نظام الفنادق .
- ٢ - احلال كلمة (الادارة) محل كلمة اللجنة في المواد الرابعة والخامسة والرابعة عشرة .
- ٣ - اما بالنسبة لاقتراح محالي وزير التجارة والصناعة حذف الفقرة (ج) من المادة العاشرة وتعديل المادة الرابعة عشرة . فاذا رأت وزارة التجارة والصناعة من واقع تطبيق النظام ان هناك ضرورة لثل هذا التعديل امكن الرفع عن ذلك آنذاك . ولما ذكر حصر .

العائد الأول لرئيس مجلس الوزراء



قرار رقم ١٩١ / تاريخ ١٢ / ٨ / ١٤٠٠ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على السجالة المرافقة لهذا المشقة على خطاب معالي وزير التجارة رقم ٢١ / ٢٨ / ١٤٠٠ هـ المتضمن الاشارة الى الأمر السامي بأعداد تقرير عن أسعار المأكولات والمشروبات المطبقة التي تقدمها الفنادق في مدن المملكة. وأنه في أوائل العام الحالي وعندما استقر الوضع نسبياً في مجال إنشاء الفنادق، حيث أصبحت تغطي حاجة المناطق الرئيسية في المملكة. رأت الوزارة استكمال متطلبات نظام الفنادق من تنفيذ الخدمات الفندقية، فطلبت من الفنادق مواظبتها بقوائم تتضمن أصناف وأسعار المأكولات والمشروبات التي تقدمها لتزلائها، ودراسة ما ورد بهذه القوائم، اتضح أن هناك تفاوتاً كبيراً في أسعار أصناف المأكولات التي تقدمها مطاعم الفنادق في بلد وتعدد أنواعها وسمياتها، وقد يصعب في الوقت الحاضر تحديد أسعار هذه الأصناف جميعها بشكل موحد، حيث تختلف نوعياتها وخدماتها بل والكميات المقدمة منها للزلاء، بحسبة تأثير ذلك على مستوى الجودة والذي قد يؤدي أيضاً إلى القضاة على المنافسة التي بدأت تظهر أخيراً في هذا الميدان والتي سوف يكون لها تأثير فعال في الحد من ارتفاع أسعار تلك السلع والخدمات في المستقبل، أما بالنسبة لأصناف المشروبات فقد ظهر من الدراسة المقارنة التي قامت بها الوزارة أن أسعار تلك المشروبات تتفاوت بشكل كبير بين معظم الفنادق، ونظراً لأن هذه الأصناف حصة كبيرة ومتغيرة السعر بالسوق المحلي، وبسبب مراقبتها رأت الوزارة اقتراح تحديد أسعارها في مختلف درجات الفنادق على الوجه المبين بالكتاب المرفق ويمكن من جهة أخرى ترك الأسعار مطلقاً دون تحديد مع متابعة من يثبت تجاوزاً من الحدود المسموحة بشكل يستوجب تدخل الوزارة وإلزام الأسعار إلى الوضع المناسب والذي يكفل الحفاظ على مستوى الجودة إلى جانب تعقيل قدر سجز من الراجح للفنادق.

ويرجو النظر في ذلك.

بالتصديق

المرافقة على تدخل وزارة التجارة في تحديد أسعار المشروبات والمأكولات التي تروى تحديد ما في الفنادق، ولما ذكر

بالتصديق

نائب رئيس مجلس الوزراء